

Houssin Rhili : La Tunisie peut exporter un million de tonnes par an de phosphate commercial



بلال سحنون: انخفاض حجم التداول في البورصة مثير للقلق



وزير الاقتصاد يرّوج لـ "منتدى تونس للاستثمار" في ميلانو ومونيخ



تطوّر نتائج التعاون الفني بنسبة 71%



# CONNECT

Confédération des Entreprises Citoyennes de Tunisie  
كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية

AR

## تطوّر نتائج التعاون الفني بنسبة 71%

تطوّرت نتائج التعاون الفني خلال الفترة الممتدة من غرّة جانفي إلى غاية 30 أفريل الماضي بنسبة 71 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، حيث بلغ عدد المنتدبين من قبل الوكالة التونسية للتعاون الفني 973 منتدبا مقابل 570 خلال نفس الفترة من سنة 2021. وبلغ العدد الجملي للمتعاونين والخبراء الملحقين لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني 21513 متعاوناً، حسب ما نشرته الوكالة على موقعها الإلكتروني. وقد ورد على الوكالة من غرة جانفي إلى غاية 30 أفريل الماضي 66 عرض شغل متأتية من طلبات مؤسسات بالخارج لانتداب كفاءات تونسية. وتصدّر قطاع الصحة قائمة الانتدابات بـ 431 اطارا طبيا وشبه طبي أي ما يعادل 44 بالمائة من مجموع الانتدابات، يليه قطاع الهندسة بـ 248 منتدبا، ثم التربية والتعليم بـ 87 منتدبا. واستقطبت البلدان العربية 396 منتدبا أي بنسبة 41 بالمائة من المجموع العام، تليها البلدان الأوروبية بـ 366 منتدبا، ثم البلدان الأمريكية والآسيوية بـ 149 منتدبا، فالبلدان الإفريقية بـ 43 منتدبا.

وتصدّرت كندا المركز الأوّل من مجموع البلدان المنتدبة للكفاءات التونسية خلال هذه الفترة، بعد التعاقد مع 133 تونسيا في مجموعة من الاختصاصات كالمجال الشبه طبي، والتعليم، والخدمات، والمهن والإعلامية،

وجاءت ألمانيا في المركز الثاني بـ 131 منتدبا خاصّة في المجال الشبه صحي، تليها سلطنة عمان في المركز الثالث من خلال التعاقد مع 128 منتدبا في المجال الشبه صحي، ثمّ فرنسا في المركز الرابع بعد التعاقد مع 126 منتدبا خاصّة في مجال الإعلامية وطبّ الاختصاص، ثمّ المملكة العربية السعودية في المركز الخامس بتعاقدها مع 123 إطارا تونسيا أغلبهم في المجال الصحي والتعليم، وإيطاليا في المركز السادس بتعاقدها مع 79 منتدبا في المجال الصحي.

## وزير الاقتصاد يروّج لـ "منتدى تونس للاستثمار" في ميلانو ومونخ

مثل التعريف بمزايا تونس التنافسية وما توفره من مزايا تفضليه، اهم الجوانب، التي عمل وزير الاقتصاد والتخطيط، سمير سعيد، على إبرازها خلال جولته في كل من إيطاليا وألمانيا للترويج "لمنتدى تونس للاستثمار" المزمع تنظيمه يومي 23 و 24 جوان 2022. وقدّم سعيد خلال جولته الترويجية بميلانو ومونخ، وفق بلاغ صادر عن الوزارة، الإصلاحات ذات العلاقة بتحسين مناخ الاستثمار والأعمال وتطوير منظومته، التي شرعت الحكومة التونسية في بلورتها وتنفيذها، فضلا عن ما يتيح موقع تونس الجغرافي الاستراتيجي ضمن الفضاء الأورومتوسطي والعربي والافريقي من فرص للمستثمرين لإعادة التموقع والاقتراب أكثر من الأسواق الواعدة. واستهل الوزير هذه المهمة بقاء جمعه، يوم الثلاثاء 17 ماي 2022، بمدينة ميلانو بعدد من رؤساء وممثلي كبرى الشركات الإيطالية الناشطة في قطاعات مختلفة منها بالخصوص قطاع الجلود والأحذية وقطاع الاتصالات والقطاع الرقمي وقطاع الصناعات الكهربائية ومكوّنات السيّارات وصناعة الأدوية وغيرها.

كما اجتمع سعيد في المحطة الثانية من المهمّة الترويجية، يوم الاربعاء 18 ماي 2022، بمدينة مونخ بمجموعة من مسؤولي مؤسسات صناعيّة تنشط في قطاعات مختلفة، وزيارة واحد من أكبر المجمّعات العالميّة لصناعة السيّارات والتباحث مع مسؤوليها حول الفرص الحقيقيّة، التي تتوفر في تونس للاستثمار وتوسيع الأنشطة باعتبار الخبرة، التي اكتسبتها في قطاع مكوّنات السيّارات وما هو متاح من متطلبات النجاح الضرورية، لا سيما، الموارد البشرية والإمكانيات اللوجستية وعديد المزايا التنافسية الأخرى.

وشكلت اللقاءات فرصة للاستماع إلى آراء ومقترحات المشاركين في هذه الجلسات لمزيد تحسين مناخ الأعمال حتى تتمكن تونس من مواكبة المنافسة العالمية المتنامية في هذا الاتجاه. والتقى الوزير في ذات الإطار بوزيرة العلاقات الأوروبية والدولية لمقاطعة بافاريا الألمانية وتطرق الجانبان بالمناسبة إلى سبل تطوير التعاون الاقتصادي والتبادل خاصّة على مستوى الاستثمار والشراكة.

وأعرب مسؤولو المؤسسات الإيطالية والألمانية خلال هذه اللقاءات عن اهتمامهم بتونس كموقع استراتيجي لتوسيع أنشطة مؤسساتهم والاقتراب أكثر من الأسواق والفضاءات الواعدة، مثنين الجهود المبذولة لمزيد تحسين مناخ الاستثمار بما يجعله أكثر تنافسية وجاذبية. كما أكدوا في السياق ذاته، الحرص لحضور فعاليات "منتدى تونس للاستثمار" للاطلاع أكثر على فرص الاستثمار وبناء شركات مثمرة خدمه لمصالح كافة الاطراف. وقد حضر هذه اللقاءات سفير تونس بإيطاليا والقائم بأعمال السفارة التونسية ببرلين والقنصل العام بمونخ ومدير عام وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي ومديرو مكاتب الوكالة بهذه البلدان .

## بلال سحنون: انخفاض حجم التداول في البورصة مثير للقلق

اعتبر المدير العام لبورصة تونس بلال سحنون في تصريح لجريدة الصباح الصادرة اليوم الخميس 19 ماي 2022 أنّ انخفاض حجم تداول الأسهم في البورصة خلال الأربعة أشهر الأولى من السنة الحالية إلى حدود 50 بالمائة يعد مصدر قلق كبير لدى عدد من المختصين خاصة وأن هذا المؤشر يتم اعتماده من قبل المستثمرين الاجانب الراغبين في توسعة دائرة استثمارهم في البورصة.

ويرى سحنون بأنّ هذا الانخفاض في حجم التداول في الاسهم مازال مصدر قلق و استغراب في ظل غياب تفسير لهذه الظاهرة خصوصا وأن تونس بدأت تستعيد عافيتها بعد الجائحة الصحية، مستدركا القولضيفا أن هناك حالة ترقب لدى المستثمرين التونسيين او الاجانب باعتبار المخاطر المحيطة بالعمليات بسبب تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية.

## اعادة تشغيل الخط الجوي المنتظم بين جربة وطرابلس

أعلنت الخطوط التونسية السريعة،اليوم الخميس 19 ماي 2022، عن إعادة تشغيل خطّها الجوّي المنتظم بين جربة وطرابلس بداية من يوم 2 جوان القادم، بمعدل رحلتين اسبوعيا يومي الخميس والاحد من كل اسبوع.

وافادت الشركة في بلاغ صادر عنها، انه وقع اختيار هذه المواعيد لتمكين المسافرين الليبيين والاجانب العاملين في ليبيا من قضاء عطلة نهاية الاسبوع في جربة.

كما تمت برمجة هذه الرحلات، وفق ذات المصدر، لليبيين المتجهين الى الجزيرة لاغراض سياحية او طبية وايضا لفائدة الفاعلين الاقتصاديين من الجنوب التونسي.

واوضحت الشركة انه تمت دراسة مواعيد الرحلات بدقّة حتى تتلائم مع اوقات السفرات الاخرى التي تؤمنها الى تونس العاصمة او الى وجهات اخرى عالمية على غرار مالطا وباليرمو ونابولي قصد تمكين المسافرين من مواصلة رحلاتهم نحو وجهاتهم دون الانتظار وقتا طويلا.

واضافت في هذا الصدد، انه بإمكان الحرفاء إقتناء تذاكرهم عبر الموقع الرسمي لشركة الخطوط التونسية السريعة، الذي يوفر، أيضا، خدمات جديدة على غرار تعديل موعد الرحلة أو طلب استرداد قيمة التذكرة مباشرة عبر الانترنت في حال العدول عن السفر.

## الرحيلي " بإمكان تونس تصدير ما يقارب مليون طن من الفسفاط.."

أكد حسين الرحيلي خبير في التنمية والتصريف في الموارد، اليوم الخميس 19 ماي 2022، أن منذ 2011 إلى جانفي 2022، الفسفاط التجاري فقط توقف عن التصدير ولم يتوقف عن الانتاج بل تراجع في حدود 2,8 مليون طن سنويا، خلال سنتي 2013/2014، مشيرا إلى أن مؤشرات 2022، كانت إيجابية، باعتبار ان الثلاثي الأول تم انتاج 1,4 مليون طن رغم توقف مغسلة الرديف التي تساهم بحوالي 500 و600 الف طن في السنة.

وأضاف الرحيلي، خلال تدخله ببرنامج "ايكو ماغ" أن النسق التصاعدي في الانتاج ساهم في توفير كل الاحتياجات للمجمع الكيماوي ليكون له احتياطات لمدة أكثر من 9 أشهر، ولا يضطر لاستيراد الفسفاط، مبينا أيضا أن رجوع الخط الحديدي الذي كان معطل منذ 2017 ما بين الرديف وأم العرايس،مكن من نقل كميات كبيرة من الفسفاط.

وتابع الخبير، أن كل هذه العوامل ساهمت في وجود احتياطي مريح لدى شركة فسفاط قفصة وبالتالي العودة إلى تصدير الفسفاط التجاري،بعد انقطاع دام تقريبا 10 سنوات، خاصة فرنسا ألمانيا كندا وبعض الأسواق الاسيوية باعتبار أن الفسفاط التونسي يتميز بقابلية الاستعمال المباشر دون تحويل وفق قوله.

وعبر ضيف البرنامج، عن امله في أن يتجاوز الانتاج خلال الثلاثي الثاني من هذا العام، 2 مليون طن وهو ما يساهم في زيادة الانتاج وتمويل المجمع الكيماوي وضمان رجوع كل الأسواق بعقد يدوم سنوات.

وأشار إلى وجود، أسواق جديدة في اوروبا وآسيا الشرقية باعتبار ان روسيا التي كانت 3 مصدر في الفسفاط وقد تراجع انتاجها ومخزونها، يمكن أن تنفذ في حدود سنة 2035، اضافة إلى مضاعفة سعر الفسفاط خلال سنتي 2021\_2022، ويمكن أن تستغل تونس هذه العوامل وتعمل على التموقع في سوق مفتوحة، وهو ما يمكن مضاعفة انتاج تونس لفسفاط وتعويض الخسائر واعادة التوازنات المالية إلى شركة فسفاط قفصة.

وقال حسين الرحيلي " أنه في حال ايفاء شركة فسفاط قفصة بالتزاماتها تجاه المجمع الكيماوي و"تيفارت" من الفسفاط التجاري، سيمكّن من تصدير ما بين 800 و مليون طن في حال ارتفاع نسق الانتاج"

وتتجه شركة فسفاط قفصة، في الفترة المتبقية من العام 2022، نحو التركيز على إستعادة حرفائها وأسواقها التقليديين في السوق العالمية للفسفاط، من خلال إستراتيجية تروم تزويد عدّة حرفاء من

20 Mai 2022

آسيا وأوروبا، على وجه الخصوص، بالفسفاط التونسي، وذلك بعد أكثر من 10 سنوات من توقّف الصادرات التونسية من الفسفاط نحو هؤلاء الحرفاء.

وقال مصدر مسؤول بهذه الشركة المُختصّة في إستخراج وإنتاج الفسفاط لووكالة تونس إفريقيا للأنباء “إنّ العمل صلب هذه الشركة سيتركز خلال الفترة المقبلة على إنعاش الصادرات التونسية من مادّة الفسفاط التجاري، ضمن خطة تُغطّي الفترة المُتبقية من العام 2022 تتضمّن ضخّ ما لا يقلّ عن 300 ألف طنّ من هذه المادّة نحو أسواق أوروبية وآسيوية.”

وتستعدّ الشركة، في هذا السياق، لشحن نحو 50 ألف طنّ من الفسفاط التجاري نحو حرفاء من فرنسا، والبرازيل، وتركيا، من بين مُصنّعي الأسمدة الكيمائية من القطاعين العام والخاص بهذه البلدان، وذلك قبل نهاية الشهر الجاري، بعد أن كانت الشركة قد زوّدت ذات الحريف الفرنسي في بداية العام الجاري بكمّيات من الفسفاط، وهو من الحرفاء التقليديين الذين خسرتهم تونس في السنوات الأخيرة بسبب تهاوي الإنتاج الوطني من مادّة الفسفاط إلى أقلّ من 4 مليون طنّ السنّة، مقابل 8 ملايين طنّ سنة 2010.

### معز قاسم : المؤشرات السياحية طيبة وفي تطوّر

أكّد معز قاسم ، الجامعي والخبير في القطاع السياحي لدى حضوره اليوم ، الأربعاء 18 ماي 2022 ، في برنامج “ميدي ماد” أن المؤشرات السياحية طيبة وفي تطوّر خاصة مع عودة السوق المحلية والتونسيين بالخارج ورجوع الأسواق التقليدية. وأضاف أن هناك توقعات بأن يتجاوز عدد السياح لهذا الموسم الـ 4 مليون سائح مشيرًا إلى أن الدولة في حاجة للسياحة لتوفير العملة الصعبة.

### مسؤول بوزارة الصناعة : فاتورة شراء الغاز الطبيعي المحلي والأجنبي قد تصل هذا العام إلى نحو 2.6 مليار دولار

قال المدير العام للكهرباء والانتقال الطاقوي بوزارة الصناعة بلحسن شيبوب، في تصريح لووكالة “رويترز” ، اليوم ، إن فاتورة شراء الغاز الطبيعي المحلي والأجنبي قد تصل هذا العام إلى نحو 2.6 مليار دولار مقارنة مع 1.5 مليار العام الماضي.

## Houssin Rhili : La Tunisie peut exporter un million de tonnes par an de phosphate commercial

Lors de son passage dans l'émission Eco-Mag, l'expert économique, Houssin Rhili, a fait savoir que la production du phosphate a baissé de 2,8 millions tonnes par an entre 2011 et janvier 2022. Cette année, les indicateurs sont encourageants, d'après ses dires, après la production de 1,4 million de tonnes au cours du premier semestre et ce, malgré de l'arrêt de l'unité de lavage du phosphate de Redeyef, qui produit entre 500 mille et 600 mille tonnes de phosphate par an.

La croissance du rythme de production a permis de couvrir tous les besoins du Groupe Chimique, qui dispose d'une réserve de 9 mois et ne sera pas obligé d'importer du phosphate.

Rhili a souligné que la reprise de la ligne ferroviaire reliant Redayef et Om Larayes, suspendue depuis 2017, a permis de transporter de grandes quantités de phosphate.

“Tous ces facteurs ont permis de constituer une réserve considérable par la Compagnie des phosphates de Gafsa (CPG), et de relancer l'exportation du phosphate commercial, après une rupture de 10 ans, notamment vers la France, l'Allemagne, le Canada et vers d'autres marchés asiatiques, dans la mesure où le phosphate tunisien peut être directement exploité sans avoir besoin de le transformer”, développe Rhili.

Et d'ajouter que la Tunisie peut profiter de la crise russo-ukrainienne et se positionner sur le marché international pour doubler sa production, combler le déficit de la CPG et exporter entre 800 mille et un million de tonnes de phosphate commercial.

[Le Salon international du Bâtiment et de la Construction revient du 23 au 29 mai courant pour la 15e édition](#)

**20 Mai 2022**

Après 3 ans d'absence, le Salon international du Bâtiment et de la Construction se tiendra du 23 au 29 mai courant au Parc des Expositions du Kram, sous l'égide du ministère de l'équipement et de l'habitat, selon le directeur général de la société des Foires internationale de Tunis, Youssef Balma.

Il a souligné l'importance de cette édition pour restaurer la confiance des opérateurs du secteur BTP, en leur permettant d'exposer leurs produits et dernières techniques en matière de bâtiment et de construction. Le Salon représente, selon ses dires, une occasion pour encourager les relations commerciales entre les entreprises et les exposants afin de renforcer la compétitivité des produits tunisiens sur le marché international.

L'Italie et la Turquie seront présents à travers deux stands officiels. De nombreuses entreprises françaises, allemandes, espagnoles, marocaines et algériennes participeront au Salon international du Bâtiment et de la Construction.

Youssef Balma a estimé que le Salon recevra entre 40 mille et 50 mille visiteurs, des professionnels du secteur, outre les tunisiens et les étrangers qui participeront aux séminaires et ateliers qui se tiendront dans le cadre de cette 15ème édition.

### **Hausse de 28,5% des exportations tunisiennes vers 15 pays**

Le volume des exportations tunisiennes vers les pays dans lesquels le Centre de promotion des exportations (CEPEX) dispose de représentations (15) a atteint 14,2 milliards de dinars en 2021, soit une croissance de 28,5% par rapport à 2020.

L'information a été annoncée, mardi, par le CEPEX suite à une réunion à distance avec les 15 représentations afin d'examiner les opportunités d'exportation offertes et des programmes et stratégies futurs.

Les exportations vers les pays d'Afrique Subsaharienne dans lesquels le CEPEX dispose des représentations, ont enregistré une croissance de 46,5% par rapport à 2020, tandis que les exportations vers tous les pays d'Afrique Subsaharienne ont cru de 27,2%.

Le CEPEX compte 15 représentants commerciaux, notamment à Abdjan, en Algérie (2), à Abuja (Nigéria), à Casablanca, à Tripoli, à Dubaï, Moscou, Nairobi, Rotterdam et Varsovie. Ce réseau de représentation vise à soutenir les efforts de promotion de l'offre

**20 Mai 2022**

tunisienne dans le monde via l'appui des exportateurs en termes de prospection des marchés, de commercialisation de produits et services ou d'implantation.

### **La BCT relève son taux directeur de 75 points de base**

Lors de sa réunion tenue le 17 mai 2022, le Conseil d'Administration de la banque centrale de Tunisie a examiné les dernières évolutions économiques et financières et a décidé de relever le taux directeur de la Banque Centrale de Tunisie de 75 points de base à 7,0%, ce qui se traduirait par un relèvement des taux des facilités de dépôt et de prêt marginal à 6,0% et à 8,0% respectivement. Cette décision entrera en vigueur à partir du 18 mai 2022, lit-on dans un communiqué de la BTC, publié ce mardi 17 mai 2022.

Par cette action, le Conseil vise à contrer les tensions inflationnistes qui se profilent à l'horizon de prévision, et à éviter une accélération de l'inflation et une accentuation du déséquilibre extérieur, selon la même source.

### **Défaut de paiement de la Tunisie des frais de procédure de l'affaire BFT, selon « Africa Intelligence »**

La Tunisie a omis de régler son dernier paiement au tribunal arbitral de la Banque mondiale, devant lequel elle risque d'être condamnée à verser plusieurs centaines de millions de dollars de dédommagement à ABCI Investments, vient de rapporter hier mercredi 18 mai 2022 le site de l'actualité politique et économique en Afrique, « Africa Intelligence » indiquant que la procédure ne devrait pas être suspendue pour autant.

Néanmoins, il est à noter qu'après l'échec d'une tentative de médiation, le Cirdi (centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements) a repris le 10 février écoulée la procédure d'arbitrage après sa suspension depuis novembre 2020 à la demande des deux parties au litige à savoir : ABCI et l'Etat tunisien.

Le litige est né des suites de la privatisation de la Banque Franco-Tunisienne en 1981. Il a donné lieu depuis 1987 à de nombreuses procédures en Tunisie, en Angleterre et en France. L'ABCI déplore une expropriation déguisée de ses actions dans le capital de la BFT et sollicite la restitution de ses actions représentant 53,6% des actions avec droit de vote, ou subsidiairement au paiement de la valeur actuelle de l'investissement, ainsi qu'au paiement de divers dommages et intérêts.

La Commission de Résolution des Banques et des Etablissements Financiers en situation compromise, instituée par la loi n°2016-48 relative aux banques



**20 Mai 2022**

et établissements financiers, a annoncé début mars dernier qu'elle a constaté la cessation de paiement de la Banque Franco Tunisienne (BFT) et l'impossibilité de son redressement et qu'elle a procédé, à cet effet, à la transmission d'un rapport au tribunal de première instance de Tunis pour rendre un jugement de dissolution et de liquidation de la banque et désigner un liquidateur conformément aux dispositions de la loi susmentionnée.

La Commission de Résolution a déclaré qu'elle a nommé, depuis fin 2018, un délégué à la Résolution qui a été chargé d'exécuter un plan de résolution de la banque qui a connu des difficultés financières depuis plusieurs années ayant impacté ses équilibres financiers et empêché le développement de son activité et ce, en raison de l'effet direct du litige entre l'un de ses actionnaires et l'Etat Tunisien depuis plus de trois décennies.

### **BM : La Tunisie a la part la plus élevée des entreprises connectées politiquement au MENA**

La Banque mondiale (BM) vient d'annoncer le 16 mai courant qu'elle a publié un nouveau rapport intitulé « Le défi de l'emploi : Repenser le rôle des pouvoirs publics envers les marchés et les travailleurs dans la région Moyen-Orient et Afrique du Nord ».

Le rapport recommande, d'après la BM, aux gouvernements de la région MENA des mesures pour remédier au marasme du marché du travail qui, dix ans après le Printemps arabe, continue de saper le développement économique et le progrès social.

Prenant note de l'opposition politique et sociale que peuvent susciter de telles réformes, le rapport recommande, afin de limiter les écueils politiques, d'adopter une approche progressive dans la mise en œuvre des changements structurels nécessaires et de se focaliser dans un premier temps sur des secteurs émergents tels que l'économie numérique et l'économie verte, qui comptent moins d'opérateurs historiques et de groupes d'intérêt puissants, précise-t-on.

D'après son résumé analytique, le rapport apporte trois contributions clés.

Premièrement, le cadre conceptuel du rapport propose une approche pour expliquer comment les marchés de produits de la région influent sur le marché du travail.

Deuxièmement, le rapport offre un nouvel aperçu de l'évolution du secteur privé au fil des ans, grâce à deux séries d'enquêtes sur les entreprises réalisées par l'instance financière internationale et disponibles pour la

**20 Mai 2022**

première fois pour plusieurs économies de la région. En 2019, seulement 6% des entreprises interrogées dans le cadre de l'enquête dans les pays MENA étaient de jeunes entreprises (de cinq ans au plus), et cette part a diminué en moyenne entre 2012 et 2019. En outre, une faible proportion d'entreprises privées dans la région MENA investit dans le capital physique (immobilisations) ou dans leur main-d'œuvre.

De plus, grâce à une mesure introduite pour la première fois dans les enquêtes sur les entreprises de la BM concernant les liens qu'entretiennent les entreprises avec les milieux politiques, le rapport révèle qu'environ 8% des entreprises de la région, en moyenne, ont affirmé que leur propriétaire, directeur général ou principal gestionnaire (ou l'un des membres de leur conseil d'administration) avait été élu ou nommé à un poste politique dans le pays concerné, souligne-t-on, sachant que les chiffres varient d'un pays à l'autre, la part la plus élevée étant de 28% des entreprises politiquement connectées en Tunisie.

Troisièmement, le rapport souligne l'importance qu'il y a à comprendre les politiques et les règlements qui peuvent nuire à la contestabilité du marché. La réglementation des marchés de produits (PMR) est particulièrement pertinente dans ce contexte parce qu'elle influe sur les charges que doivent supporter les entreprises à leur entrée dans le marché et sur le degré de concurrence entre les entreprises déjà présentes sur le marché, assure la BM.

Toujours d'après le résumé analytique du rapport de la BM, compte tenu de l'économie politique difficile des réformes à engager et instituer dans la région MENA, ledit rapport soutient qu'il est important de séquencer minutieusement les actions à mener pour promouvoir une plus grande contestabilité des marchés et d'adopter parfois une approche graduelle. Une autre démarche possible pour assurer la faisabilité des réformes sur le plan politique est de se concentrer d'abord sur les secteurs émergents qui comptent peu d'entreprises en place et où les groupes d'intérêt ont moins de pouvoir, de sorte que les travailleurs et les intérêts acquis sont moins perturbés, selon la BM.

### **[Par A.Ben Gamra : Notre banque centrale \(BCT\) cause elle-même l'inflation de notre économie](#)**

La BCT relève son taux directeur de 0,75 point pour le ramener à 7% et le taux de rémunération de l'épargne de 1 point à 6%.

**Conséquences :**

**20 Mai 2022**

Du côté des ménages, la hausse du taux directeur entraînerait une hausse des taux d'intérêt des banques. Résultat, l'accès au crédit serait plus difficile car plus cher, ce qui ralentirait la consommation. C'est le même schéma qui s'opèrerait pour les entreprises puisqu'un renchérissement du coût du crédit découragerait les investissements.

En revanche, une remontée des taux serait avantageuse pour les épargnants puisque qu'ils bénéficieraient d'une meilleure rémunération. Alors que les ménages Tunisiens voient leur pouvoir d'achat plombé causé par des vagues sévères et intenses de hausses des prix qui ont détruit aussi bien la consommation, l'épargne et l'emploi et en conséquence le pouvoir d'achat de la population ce qui a creusé spectaculairement le fossé des inégalités sociales.

Pour l'Etat, la combinaison de taux d'intérêt élevés, d'une faible croissance du PIB, d'un taux de chômage élevé et d'une dette publique croissante est insoutenable.

### **L'économie Tunisienne face a une spirale inflationniste incontrôlable:**

En effet lorsque les prix augmentent, les salariés sont généralement amenés à réclamer une revalorisation de leurs rémunérations, auquel cas les bénéfices des entreprises vont se réduire, ce qui va les inciter à augmenter leurs prix. Les ménages réclameront alors une nouvelle revalorisation, menant à une nouvelle augmentation des prix, et ainsi de suite.

Par erreur notre banque centrale ne s'en aperçoit pas qu'elle cause elle-même l'inflation de notre économie: augmentation des prix, des salaires et plaintes de tous à l'égard du spirale inflationniste incontrôlable.

Ainsi, suite à la décision de faire remonter le taux directeur , on est face au risque d'une crise de la dette, une récession et des krachs.

La BCT a une méconnaissance profonde de l'inflation et de la façon dont elle se manifeste sur le libre marché.

Pour stabiliser les prix et contenir l'inflation : il faut au contraire baisser le taux directeur surtout que le taux de chômage en Tunisie est très élevé.



### Covid : L'OMS approuve en urgence le vaccin chinois Convidecia

L'Organisation mondiale de la santé a accordé, ce jeudi 19 mai 2022, l'homologation d'urgence du vaccin anti-Covid Convidecia des laboratoires chinois CanSino Biologics. Dans ce contexte, l'OMS a expliqué que ledit vaccin est basé sur un adénovirus humain modifié, il est administré en une seule dose. L'organisation le recommande pour tous les groupes d'âge à partir de 18 ans, lit-on dans un communiqué publié ce jeudi.

### Ukraine : Après la France l'Allemagne ferme la porte de l'UE

Après la France, c'est au tour de l'autre ténor de l'Union européenne, l'Allemagne, de renvoyer aux calendes grecques l'adhésion de l'Ukraine à l'Union européenne (UE). Le chancelier allemand, Olaf Scholz, a clairement dit qu'il s'oppose à tout "raccourci" pour que les Ukrainiens rejoignent le plus tôt possible la famille européenne, rapporte BFM TV ce jeudi 19 mai. Kiev n'est pas content du tout...

Le chef de la diplomatie ukrainienne, Dmytro Kouleba, s'insurge contre un "traitement de seconde zone" de la part de "certaines capitales". Il ajoute ceci, sur Twitter : "l'ambiguïté stratégique sur la perspective européenne de l'Ukraine pratiquée par certaines capitales de l'UE au cours des dernières années a échoué et doit cesser". Ce "traitement de seconde zone (...) blesse les Ukrainiens", a-t-il ajouté...

Lire la suite : <https://www.tunisienumerique.com/ukraine-apres-la-france-lallemagne-ferme-la-porte-de-lue/>

### Huile de palme : qui sont les gagnants et les perdants africains de la flambée des cours

Avec la guerre en Ukraine, puis l'arrêt des exportations indonésiennes, les cours de l'huile rouge n'ont jamais été aussi hauts. Si Jakarta a finalement décidé de lever son embargo à compter du 23 mai, cette décision a révélé, si besoin était, la forte dépendance des pays africains aux importations. Décryptage en infographie. Il a finalement fait machine arrière. Le président indonésien Joko Widodo a levé l'embargo qu'il avait imposé, le 28 avril dernier, sur les exportations d'huile de palme. « Au vu de l'offre et de la situation de l'huile de cuisson, et étant donné qu'il faut prendre en compte 17 millions de personnes employées dans le secteur de l'huile de palme [...]

Lire la suite : <https://www.jeuneafrique.com/1347844/economie/huile-de-palme-qui-sont-les-gagnants-et-les-perdants-africains-de-la-flambee-des-cours/>

20 Mai 2022

CITATION DU JOUR



**Direction**

**Communication**